الفصل الثالث

الدراسات السابقة

مقدمة.

أولا: دراسات تناولت المرأة العاملة.

ثانيا: دراسات تناولت المشاركة الاجتماعية.

ثالثا: دراسات تناولت التنشئة الاجتماعية.

رابعا: تعقيب علي الدراسات السابقة.

مقدمة:

إن الإطلاع علي الدراسات والبحوث السابقة يعد من المراحل المنهجية ذات الأهمية لأية دراسة مهما كانت طبيعتها وتخصصها، وذلك لما لها من أهمية كبيرة تعود بالفائدة علي الباحثة في دراستها في نواح متعددة فهي تسمح بتكوين إطار أكثر ثراء من المعلومات التي تعين الباحثة في تحديد المصطلحات والمفاهيم العلمية والإجرائية. كما تساهم في معرفة نقاط القوة والضعف والدروس المستفادة منها، وفي تجنب تكرار الجهود المبذولة , فضلاً عن أنها تثري معرفة الباحثة وتزيد من مجال توجيهها بإطلاعها علي المناهج المتبعة فيها وأدواتها المستخدمة وفروضها المصاغة ونتائجها التي تم التوصل إليها(١).

وبالتالي تعرض الباحثة في هذا الفصل الدراسات السابقة، وذلك باعتبار أن التكامل في المعرفة يقتضي أن يبدأ الباحث من حيث انتهى الآخرون ليكمل المسيرة ويحقق التقدم المنشود، ويتطلب ذلك ضرورة الإطلاع على هذه الدراسات حيث تمثل الدراسات السابقة الإطار المرجعي لأية دراسة علمية.

ومن ثم فإن مرحلة الرجوع للتراث السابق تستهدف عدة أهداف أساسية أهمها التعرف على مناهج تلك البحوث التي أجريت في الميدان، وبالإضافة إلى نتائجها التي تعد بمثابة فروض قد تكون بحاجة إلى اختبار وتحقيق، كما تفيد أيضاً في بناء الاستبيان، ولذلك فإن مسح التراث يسبغ خدمات على مختلف مراحل البحث(٢).

بمسح التراث العلمي حول موضوع الدراسة,تبين أن هناك عدة دراسات عربية وأجنبية تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، ومنها سوف يتم استعراض هذه الدراسات من خلال عدة عناصر هي موضوع الدراسة، أهداف الدراسة، الإجراءات المنهجية، أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

وسوف يتم تقديم تحليل نقدي للدراسات السابقة التي يتم استعراضها في هذا الفصل، ويوضح هذا التحليل نواحي الاتفاق وأوجه الاختلاف مع هذه الدراسات، وتتجلي صور

---

(1) محمد شفيق: البحث الاجتماعي "الأسس والخطوات المنهجية "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٢٠٨.

(2) محمود عوده: أساليب الاتصال الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١، ص ٢٨٥.

الاستفادة من هذا الفصل عند قيامنا بالتحليل والتخطيط للدراسة الراهنة، وسوف يتم تصنيف هذه الدراسات إلى عدة محاور أساسية هما:

أولاً: دراسات تناولت المرأة العاملة.

ثانياً: دراسات تناولت المشاركة الاجتماعية.

ثالثاً: دراسات تناولت التنشئة الاجتماعية.

وفيما يلي استعراض تفصيلي شامل لكل نقطة من النقاط السابقة حيث يشمل كل عنصر من العناصر السابقة علي الدراسات العربية والأجنبية كالتالي:

أولاً : دراسات تناولت المرأة العاملة :

أ- الدراسات العربية :

- **دراسة رجاء عبد الودود (١٩٨٠):**

بعنوان: دور المرأة المصرية العاملة في التنمية الاجتماعية (دراسة ميدانية علي قرية ومدينة بمحافظة المنيا)[1].

استهدفت الدراسة التعرف علي تأثير دور المرأة العاملة في بعض قضايا التنمية الاجتماعية، والتي قد حددتها الباحثة في محاور أساسية منها التعرف علي اتجاهات المرأة نحو تنظيم الأسرة والتعرف علي أوجه ترشيد الاستهلاك بالنسبة للمرأة للتغلب علي مشكلة الإسراف الاستهلاكي وكذلك التعرف علي أوجه مشاركة المرأة السياسية والعمل الاجتماعي التطوعي والتعرف أيضاً علي الصعوبات التي تعوق المرأة في مشاركتها في قضايا المجتمع.

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة علي المنهج المقارن بين دور المرأة العاملة وربة المنزل في كل من الريف والحضر، واستخدمت المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات اللازمة التي تحقق أهداف البحث بالسجلات الإحصائية.

وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المرأة العاملة أكثر اقتناعاً بقضية تنظيم الأسرة، أوضحت النتائج أن المرأة العاملة لديها وعي استهلاكي يتضح من

---

(1) رجاء عبد الودود : دور المرأة المصرية العاملة في التنمية الاجتماعية (دراسة ميدانية علي قرية ومدينة بمحافظة المنيا)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٠.

شرائها السلع البديلة عن حدوث أزمة في سلعة من السلع،كما أشارت النتائج أن معظم العاملات لديهن اهتماماً بالسياسة، بينما ربات البيوت غير مهتمات بها، والمرأة العاملة حريصة علي متابعة الأحداث اليومية للسياسة في الداخل والخارج ولديها وعي سياسي تقوم بالتصويت في الانتخابات، بينما ربات البيوت علي العكس من ذلك.

- **دراسة سوسن عبد الفتاح (١٩٨١):**

بعنوان: أنماط السلوك القيادي للمرأة المصرية في مجال العمل[١].

استهدفت هذه الدراسة التعرف علي أنماط السلوك القيادي للمرأة المصرية في مجال الخدمات وتحليل هذه الأنماط للتعرف علي أوجه الاختلاف بينهما في الفكر والسلوك والشخصية.

وقد طبقت الدراسة علي بعض القيادات النسائية في كافة المجالات في محافظة القاهرة، واستخدمت الدراسة استمارة مقابلة ومقاييس.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن المرأة أقدر من الرجل في مجالات محدودة كالقدرة علي الحصول علي التعاون مع المرؤوسين والاعتماد علي مرؤوسيها والقدرة علي الابتكار، وكشفت الدراسة عن وجود معوقات قانونية ومعوقات اقتصادية تحول دون وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار والمناصب الإدارية. كما توصلت النتائج إلى أن أنماط السلوك القيادي للمرأة المصرية تقسم إلى القيادة الديمقراطية والقيادة المتكاملة والقيادة الديكتاتورية والقيادة الحركية.

- **دراسة سامية مصطفي الخشاب (١٩٩٣):**

بعنوان: المرأة والإدارة في المجتمع المعاصر[٢].

استهدفت الدراسة التعرف علي قوة عمل المرأة في الإدارة وعن مدي تأثير الثقافة والمعتقدات علي مكانتها في المجتمع، والعلاقة بين الإناث والذكور في الإدارة وتوعية الخدمات التي تقدمها المرأة في الإدارة وكذلك العوامل التي تساعد علي تعظيم دور المرأة في المجتمع.

---

(1) سوسن عبد الفتاح: أنماط السلوك القيادي للمرأة المصرية في مجال العمل، رسالة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨١.

(2) سامية مصطفي الخشاب :المرأة والإدارة في المجتمع المعاصر،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.

استخدمت الباحثة الاستبيان، أما عن منهج الدراسة فاستعانت الباحثة بثلاثة مناهج هم منهج المسح الاجتماعي والمنهج الإحصائي والمنهج التاريخي.

وقد أسفرت نتائج الدراسة إلى أن كثرة الإنجاب تعتبر من المعوقات لدور المرأة في المجتمع والإدارة، وتوصلت النتائج أيضاً إلى أنه علي الرغم من زيادة إقبال الإناث علي التعليم وزيادة عدد العاملات في المجتمع المصري إلا أن الرجل المصري ما زال في دوره داخل الأسرة ومشاركة المرأة في الأعمال المنزلية حيث يعتبرها من اختصاص المرأة فقط، كما أشارت النتائج إلى دور المعايير الثقافية التي تحد من المساهمة الكاملة للمرأة في مجال العمل ومنها علي وجه التحديد عدم قبول المرأة للمهن التي تتطلب تغيبها لفترات طويلة عن المنزل أو عودتها في ساعات متأخرة.

- **دراسة محمد دويدار (١٩٩٥):**

بعنوان: الأوضاع الاجتماعية للمرأة في المجتمع السكندري (دراسة تقويمية ناقدة)[1].

استهدفت الدراسة التعرف علي المشاركة الفعلية للمرأة السكندرية في أوجه النشاط الاجتماعي المختلف وفقاً لحالتها الصحية، والتعليمية، والثقافية، والعلمية.

استخدمت الدراسة استمارة بحث مطبقة عن طريق المقابلة كأداة للدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اتجاه مؤداه أن العمل يحقق للمرأة مكانة اجتماعية أرقي تزداد كلما اتجهنا إلى الحضر، وهو في المنطقة الحضرية الزراعية البدوية أقوي منه في المنطقة الحضرية الزراعية. كما خرج الباحث بأن المرأة بالإضافة إلى نشاطها الاقتصادي داخل المنزل وفي الوحدات الاقتصادية الأسرية فأنها تشارك بنشاط اقتصادي أخر من قوي السوق بمساهمتها ب ١٧% من القوة العاملة في النشاط الاقتصادي من خلال سوق العمل وكممثلة للوحدة الاستهلاكية الغالبة أي الأسرة ودورها في اتخاذ قرارات الأنفاق والاستهلاك، كما أشارت النتائج إلى زيادة مشاركة المرأة كمعاونات مجالس الإدارة، وإنما مع تفاوت كبير بين الأحياء والمناطق، والتقاليد والعادات التي تسود في المنطقة، كما وجد أن نسبة مساهمة المرأة في الجمعيات الأهلية ووحدات الخدمات التابعة لها من أبرز مشاركتها في المظاهر الأخري للحياة السياسية.

---

(1) محمد دويدار: الأوضاع الاجتماعية للمرأة في المجتمع السكندري، دراسة تقويمية ناقدة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥.

- **دراسة ملك زعلوك (١٩٩٦):**

بعنوان: المرأة العاملة والتمكين في ريف الدلتا (دراسة حالة قرية اخطاب)[1].

تناولت هذه الدراسة المرأة العاملة لدي الأسرة بدون أجر في قرية اخطاب بناء علي تصور يري أنها أكثر النساء قهراً وضعفاً واستغلالاً وأنها تمثل أدني الشرائح النشطة اقتصادياً وتنتهي الدراسة حول إثارة تساؤل حول هل عمل المرأة مقابل أجر شرطاً كافياً وضرورياً لتمكين المرأة من وضع اجتماعي واقتصادي قوي ومتين ؟

وعن الإجراءات المنهجية للدراسة فقد طبقت الدراسة علي عينة عمرية من كشوف الأسرة المعيشية من بحث الخريطة الاجتماعية للمجتمع المصري والذي قامت بعمل مسح لقرية اخطاب بالدقهلية، بحث مثلت العينة كل الأنواع من الحالات العملية مع التركيز علي العاملات لدي الأسرة بدون أجر، وقد قام فريق البحث بسلسلة من المقابلات المفتوحة مع ٣١ حالة من نساء ذوات حالات عملية متباينة في قطاعات مختلفة.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

١) شروط تمكين المرأة من وضع أفضل لا يتفق بالضرورة مع المعتقدات الشائعة والتي تشير إلى أن عمل المرأة مقابل أجر شرط كافي لدعم سلطاتها داخل الأسرة.

٢) خلصت الدراسة أيضاً من خلال دراسة الحالات إلى أن لكل واحدة منهن علي حده هناك عامل في تمكين المرأة وقد لا يتكرر هذا العامل الحاكم وقد لا يبرز تحت توليفة من المحكات الأخرى، فقد يكون هذا العام الحاكم مساندة أسرة الزوجة لها، أو عملها الدءوب أو ذكائها أو جمالها أو نشاطها الاقتصادي البارز أو قدرتها علي إيجاد علاقات اجتماعية أو قدرتها علي اتخاذ قرارات حكيمة أو كل هذه المحكات مجتمعية معا.

---

(1) ملك زعلوك : المرأة العاملة والتمكين في ريف الدلتا. دراسة حالة قرية اخطاب، مؤتمر القرية المصرية، الواقع والمستقبل، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة. ١ – ١٢ ابريل، ١٩٩٦.

- **مركز الأرض لحقوق الإنسان (١٩٩٨):**

بعنوان: أوضاع النساء العاملات في مصر[١].

ناقشت تلك الدراسة عدد من القضايا المتعلقة بعمل المرأة، من أولي هذه القضايا التي حوتها الدراسة، حق المرأة في العمل.

وقد لخصت الدراسة من مناقشتها لهذه القضية إلى أن حق المرأة في العمل ليس فقط ضرورة إنسانية واجتماعية لها، بل هو أيضاً ضرورة لتنمية مهاراتها وخبراتها، الأمر الذي ينعكس بالضرورة علي تعاملها داخل الدوائر المختلفة كالأسرة والمجتمع، وأوضحت الدراسة أن هذا الحق يواجه بخطرين : الأول، ازدياد هجمة التيار المحافظ الذي استهدف المرأة بالأساس، واعتبر أن الفضيلة مساوية لقعود المرأة في دارها، الخطر الثاني، ناتج عن سياسات الإصلاح الاقتصادي وهو خطر تصفية عمل المرأة المأجورة في مواقع الإنتاج.

وقد شكلت قضية عمل المرأة في الريف محور الاهتمام والتحليل الثاني في هذه الدراسة، وقد أكدت الدراسة علي أن المرأة الريفية تساهم بأكبر من ٤٠ % من أنتاج الحاصلات الزراعية، وأنها إلى جانب دورها التقليدي في الأعمال المنزلية ورعاية أسرتها ودورها في الإنتاج الزراعي، تقوم أيضاً بكافة العمليات الخاصة بتربية الدواجن والمواشي، بالإضافة إلى مساهمتها في تسويق بعض المنتجات، وعلي الرغم من كل ذلك إلا أنها تعيش في ظل ظروف اجتماعية متردية.

---

(1) مركز الأرض لحقوق الإنسان: عمالة المرأة في مصر، ملاحظات ميدانية عن عمالة المرأة في ريف مصر، نوفمبر ١٩٩٨.

- **دراسة علياء شكري (١٩٩٨):**

بعنوان: عمالة المرأة ونصيبها من القوة والمكانة دراسة استطلاعية بقرية بدوية متريفة وقرية ريفية[١].

استهدفت الدراسة إلقاء الضوء علي طبيعة العلاقة بين عمالة المرأة وما تحصل عليه من القوة والمكانة في الأسرة والمجتمع.

وقد استخدمت الدراسة الاستبيان، والمقابلات المتعمقة مع مجموعة محددة من الأسر.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن مكانة المرأة داخل وحدة المعيشة تكون دائماً أعلي من مكانتها في المجتمع المحلي، كما أشارت النتائج إلى أن النشاط الاقتصادي للمرأة ومشاركتها مشاركة فعالة في توليد الدخل للأسرة يعد عنصراً ربما أقوي من التعليم في زيادة قوة المرأة وتحقيق مزيداً من الاستقلالية لها.

- **دراسة ليلي عبد الجواد و علا مصطفي (١٩٩٩):**

بعنوان: توزيع وقت المرأة بين العمل وأنشطة الوقت الحر[٢].

تهدف الدراسة إلى التعرف علي قيمة الوقت لدي المرأة وكيفية توزيعها له ومدي رضائها عن هذا التوزيع، وإلي أي مدي تستفيد منه والكشف عن وجهة نظر المرأة بالنسبة لعدد من القضايا مثل المحافظة علي المواعيد والقلق علي الوقت، ويرتبط هذا بلا شك بالتنمية البشرية وتنمية المرأة بصفة خاصة.

وقد اعتمد البحث علي أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وتم تطبيق استمارة الاستبيان، وشملت الدراسة علي ١٠١ مفردة من الإناث علي أحياء السيدة زينب والمعصرة وحلوان ومدينة نصر.

---

(1) علياء شكري: عمالة المرأة ونصيبها من القوة والمكانة (دراسة استطلاعية لقرية بدوية متريفة وقرية وريفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.

(2) ليلي عبد الجواد وعلا مصطفي: توزيع وقت المرأة بين العمل وأنشطة الوقت الحر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٩.

وقد خلصت الدراسة إلى ٨٣,٢% من النساء أفراد العينة يشعرن بأنهن أحرار في تنظيم وقت العمل، والملاحظ أن ربات البيوت المتفرغات أكثر حرية في تنظيمهن للوقت في شئونهن الحياتية مقارنة بالعاملات. كما أن هناك قطاع كبير من أفراد العينة رفض فكرة العمل بأجر في يوم الإجازة الأسبوعية، فنسبة الآتي وافقن علي هذا المقترح بلغت ٢٤%فقط.

- **دراسة نيفين النبراوي (١٩٩٩):**

بعنوان: مشكلات المرأة في الوظائف العليا في مجال الأعلام(١).

وتهدف هذه الرسالة إلى دراسة المشكلات أو التحديات التي تواجه المرأة العاملة، سواء علي تنظيم العمل أو الأسرة أو المجتمع فتقلل فرص شغلها للوظائف العليا. ومن أهم القضايا التي أثارتها الدراسة : قضية الأدوار الأسرية كمعوق للمرأة العاملة في الترقي للوظائف العليا، وأيضاً قضية التفرقة علي أساس النوع.

ولقد استخدمت الدراسة الدمج بين منهجي تحليل المضمون للسير الذاتية للرائدات الإعلاميات والمسح الاجتماعي، والدراسة الكيفية عن طريق دراسة الحالة لعينة الدراسة المتعمقة، كما تم اختيار عينة عمديه لتشمل ١٠٥ مديرة. ومن أهم وسائل جمع البيانات اعتمد علي صحيفة الاستبيان.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: عدم المساواة بين الجنسين في حق العمل والترقي. أن المرأة قد تفشل في التوفيق بين الأدوار فتضحي بالأسرة. تقل المشكلات الأسرية مع تقدم سن القيادات الإعلامية. واجهت الأم مشكلات مضاعفة في بداية مسارها المهني، ولكنها تغلبت عليها بمساعدة من الخادمات أو الأبناء أو بأخذ إجازة لرعاية الطفل.لعبت القدوة وتشجيع الزملاء من الجنس الآخر دوراً أساسياً. ما زالت تقليدية الزوج تمثل عائقاً، في حين تري القيادات النسائية أن الأولوية للعمل.

---

(1) نيفين النبراوي: مشكلات المرأة في الوظائف العليا بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٩.

- **دراسة محمد العزازي (٢٠٠١):**

بعنوان: القضايا والتحديات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الحكومي وأساليب مواجهتها[١].

عرض خلالها لعدد من القضايا، لعل من أهمها تأثير البيئة الثقافية علي المرأة العاملة، وقد أكد من خلال مناقشته لهذه القضية علي أن العديد من المشكلات التي تواجه المرأة في العمل الحكومي في مصر، لا تعود إلى كون المرأة امرأة، ولكن بسبب البيئة الثقافية لمنظماتها الإدارية، أو بمعني أخر، آثر هذه المشكلات النابعة من البيئة الثقافية علي المرأة أكثر من آثرها علي الرجل.

وأكدت الدراسة أيضاً علي أننا في المجتمع المصري كثير من نواجه انتقادات لسلوك المرأة العاملة، ونرجع هذه السلوكيات إلى النوع كسبب رئيسي إلا أن الحقيقة هي أن النوع ليس هو السبب بل المعطيات البيئية الثقافية في المقام الأول فالمرأة العاملة في مصر لا تخضع لرؤسائها لأنها امرأة، ولكن لأن السلطوية أحد سمات البيئة الثقافية الإدارية في مصر.

- **دراسة أيمن حماقي (٢٠٠١):**

بعنوان: المرأة المصرية في سوق العمل الرسمية[٢].

استهدفت الدراسة توضيح مدي وأبعاد مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمية، لما في ذلك من أهمية في التأثير علي وضع المرأة في سوق العمل غير الرسمية.

وقد تناولت الباحثة في هذا الشأن تحليل لأبعاد مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمية وتحليل أهم المتغيرات المؤثرة علي مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمية واستعانت الدراسة أيضاً بإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي عام ١٩٩٨.

---

(1) محمد حسن العزازي: القضايا والتحديات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الحكومي وأساليب مواجهتها، ورقة بحثية مقدمة لندوة " تنمية المرأة العاملة في القطاع الحكومي " أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، يناير ٢٠٠١.

(2) أيمن حماقي: المرأة المصرية في سوق العمل الرسمية، المرأة وسوق العمل بالقطاع الرسمي وغير الرسمي – المنتدى الفكري الثالث للمجلس القومي للمرأة، القاهرة، يوليو ٢٠٠١.

وقد خلصت نتائج الدراسة من خلال تحليل أهم المتغيرات المؤثرة علي مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمية وتحليل كفاءة سوق العمل المصرية ومدي تأثر وتأثير المرأة علي هذه الكفاءة عن نسبة المعروض للعمل من الإناث بالنسبة لإجمالي قوة العمل والذي وجد أنه منخفض بالمقارنة بالذكور علي العرض مما يرجع إلى ارتفاع نسبة أمية الإناث وانخفاض معدلات القيد بالنسبة للإناث لمراحل التعليم الثلاث.

وأوضحت نتائج الدراسة من خلال تحليل مرونة سوق العمل المصرية الجهود الكبيرة التي يجب أن تبذل، حتى تعمل سوق العمل المصرية علي توفير فرص متكافئة للذكور والإناث، ويتمثل ذلك في مجال التعليم والتدريب.

- **دراسة سوسن محمود (٢٠٠٢م):**

بعنوان:عمل المرأة السورية داخل المنزل وخارجة وانعكاساته علي الأسرة (دراسة ميدانية)[1].

تهدف الدراسة إلى التعرف علي دوافع المرأة للعمل خارج المنزل والمعوقات التي تحد من مساهمة المرأة في قوة العمل. والآثار المترتبة علي عمل المرأة خارج المنزل، والتعرف علي موقف طلاب الدراسات العليا من عمل المرأة.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف علي دوافع العمل عند المرأة العاملة من خلال علاقتها مع عدة متغيرات، ولتحقيق أهداف البحث استخدمت الباحثة الاستبانة. أما عينة البحث فتتكون من ١٥٢طالباً وطالبة تغطي نحو ١٥%من مجتمع البحث.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج: أظهرت الدراسة الموافقة علي عمل المرأة العازبه أكثر من الموافقة علي عمل المرأة المتزوجة، كما أنها أكدت علي أنه من أهم دوافع عمل المرأة هو الرغبة في تأكيد الذات مع تباين بسيط عند المقيمين في المدينة فقط حيث اختاروا الدوافع الاقتصادية. وأوضحت أن عمل المرأة يسهم في رفع مكانتها الاجتماعية، كما يسهم في زيادة دخل الأسرة وتحسين مستواها المعيشي. من حيث الآثار النفسية فقد كان أهمها صقل شخصية المرأة وتنميتها.

---

(1) سوسن محمود: عمل المرأة السورية داخل المنزل وخارجة وانعكاساته علي الأسرة (دراسة ميدانية)، المؤتمر السنوي الثاني والثلاثون لقضايا السكان والتنمية،مصر، المركز الديموجرافي بالقاهرة،٢٠٠٢.

- **دراسة "ناهد رمزي" (٢٠٠٢):**

بعنوان: المرأة العربية والعمل "الواقع والآفاق دراسة في ثلاثة مجتمعات عربية"[١].

وتهدف الدراسة إلى التعرف علي المعوقات التي تؤدي إلى ضعف إسهام المرأة العربية في حقل العمل.

وتضمنت عينة الدراسة (١٥٤٧) امرأة عربية اختيرت من ثلاثة أقطار عربية هي (الإمارات، لبنان، السودان)، وتم تجميع البيانات باستخدام استبيان مقنن والمقابلة واللقاءات المفتوحة مع مفردات العينة.

وقد أسفرت النتائج النهائية عن وجود تشابه كبير بين نساء الأقطار الثلاثة من حيث إسهامهن بجزء من دخولهن في رفع المستوي الاقتصادي للأسرة، وتشابهت النتائج أيضاً في المعوقات التي تؤدي إلى انخفاض معدلات إسهامهن في مجال العمل والتي تلخصت في انتشار معدلات الأمية ونقص الوعي بأهمية دور المرأة في تنمية مجتمعها، والمعاناة من تحمل الأعباء المزدوجة داخل البيت وخارجه، ونقص عدد النساء المتخصصات في المجالات التكنولوجية المتقدمة.

- **دراسة هناء محمد خيري (٢٠٠٢):**

بعنوان: النجاح في السياق المهني للمرأة المصرية ومكانتها داخل الأسرة[٢].

تسعى الدراسة إلى توضيح إطار تصوري لحياة المرأة المصرية الناجحة مهنياً والعوامل التي تساعدها علي النجاح المهني والتي تعوق هذا النجاح، ولذلك فالدراسة تقوم بتفكيك الأنماط التقليدية وإعادة تركيبها بما يتفق مع النمط الواقعي التي توصلت إليه الدراسة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الأنثربولوجي بأدواته الملاحظة، المقابلة، منهج دراسة الحالة و منهج دورة الحياة للأنماط الناجحة في العمل من الأكاديميات والمديرات.

---

(1) ناهد رمزي : المرأة العربية والعمل، الواقع والأفاق دراسة في ثلاثة مجتمعات عربية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الثلاثون، العدد الثالث، الكويت، ٢٠٠٢.

(2) هناء محمد خيري : النجاح في السياق المهني للمرأة المصرية ومكانتها داخل الأسرة (دراسة أنثربولوجية لبعض الأنماط الناجحة في العمل)، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس،٢٠٠٢.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الخطاب السياسي والتوجه الأيديولوجي قد يساعد المرأة التي تسعي إلى النجاح المهني، أو قد يقف عثرة في طريقها. كما كشفت أن النجاح المهني للمرأة يعوقه بعض التحديات الداخلية المتمثلة في المعتقدات التي غرسها المجتمع في وجدان المرأة. وقد أرجع معظم النساء الناجحات في الدراسة نجاحهن المهني والأسري إلى قدرتهن علي التوفيق بين الثقافات الغربية وتقاليد المجتمع المصري، فالمرأة المصرية الناجحة لها سمات خاصة ؛إذ أنها تعترف بدور الأسرة ولا تسعي للاستقلال عنها.

- **دراسة عزه عقيل (٢٠٠٣):**

بعنوان: تنمية وتشغيل قوة العمل من الإناث في مصر٢٠٠٣ (١).

من خلالها حللت لعدد من القضايا، منها التناقض بين التشريع والتطبيق في مجال المرأة، فرغم أن قوانين العمل في مصر تقوم علي أساس المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، إلا أن مؤشرات وضع المرأة في التعدادات المختلفة، ونسبة تواجدها في المواقع القيادية تشير إلى أن واقع التطبيق لا يتفق مع نصوص القانون.

وإلى جانب ذلك ناقشت الدراسة، قضية ضعف إسهام المرأة في سوق العمل، وقد أرجعت ذلك إلى عدة أسباب من بينها الأمية والقيود الاجتماعية، ونقص فرص التعليم والتدريب المتاحة للإناث في المجتمع المصري، واقتصارها علي مجالات تقليدية تؤدي إلى انخفاض المستويات المهارية لهن وعدم اندماجهن في سوق العمل.

- **دراسة فتحية محمد محفوظ باحشوان (٢٠٠٨):**

بعنوان: التغير القيمي وعلاقته بالحراك المهني للمرأة العاملة اليمنية(٢).

تهدف الدراسة إلى دراسة الحراك المهني للمرأة العاملة اليمنية وأثر المتغيرات علي هذا وأسباب خروجها للعمل والمشكلات التي تواجهها في عملها وحراكها المهني.

---

(1) عزة عقيل: تنمية وتشغيل قوة العمل من الإناث في مصر، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٣.

(2) فتحية محمد محفوظ باحشوان : التغير القيمي وعلاقته بالحراك المهني للمرأة العاملة اليمنية(بحث اجتماعي ميداني)، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة أسيوط،٢٠٠٨.

وعن الإجراءات المنهجية التي استخدمتها الباحثة، فقد اعتمدت علي المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، منهج المسح الاجتماعي بالعينة، أما أدوات الدراسة فقد استخدمت أداة الاستبيان، المقابلة الشخصية، دليل العمل الميداني، الوثائق والسجلات الرسمية والمعالجة الإحصائية. وتتكون العينة من عدد من النساء اليمنيات العاملات في مجالات مختلفة ومنهن متزوجات أو غير متزوجات، واختيرت العينة العشوائية بمقدار ٨% من العاملات أي ٥٤٧امرأة لتشمل علي كافة التخصصات والمهن.

كما أبرزت النتائج إلى : وجود مساواة إلى حد ما في الدخول الشهرية والمكافآت. من معوقات عدم وصول المرأة للمناصب القيادية عدم اقتناع المسئولين بقدرة المرأة علي تولي المناصب القيادية. معارضة بعض الأسر علي عمل المرأة والسبب إلى وجود بعض القيم والعادات والتقاليد.تفضل المرأة أن تعمل في المرافق الحكومية ويرجع السبب لأمن هذه القطاعات.أصبحت المرأة شريك في صنع القرارات الأسرية. مساعدة المرأة في النفقات الأسرية.من أهم المشكلات التي تواجه المرأة العاملة هي عدم التفرغ للبيت والاعتماد علي المربيات. تواجه المرأة صراعاً في الأدوار بين عملها ومسئولية الأسرة.

ب- الدراسات الأجنبية :

- **دراسة Segura-Denise-Anne (1986) :**

بعنوان: النساء الصينيات والمكسيكيات المهاجرات في سوق العمل، دراسة للحراك المهني والطبقي(١).

تهدف الدراسة إلي التعرف علي الحراك الوظيفي وعملية الترتيب الطبقي لعدد من السيدات ذات أصول مكسيكية، للتعرف علي العوامل التي تسهم توظيفهم وحراكهم في سوق العمل.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج التكاملي، وتم جمع البيانات من خلال المقابلات والحوارات الحية. وقد تم اختيار ٢٠ سيدة مهاجرة أمريكية من أصول مكسيكية.

(1) Segura-Denise-Anne: Chicanas and Mexican Immigrant Womenin the labor market, A study occupational mobility and stratification, University of Clifornia Berkeley, 1986.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن الضغوط الاقتصادية المرتفعة تشجع السيدات علي الدخول لسوق العمل، والحفاظ علي وظائفهم، والبحث عن فرص متقدمة مناسبة تأهلهم وتمكنهم من تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية والتي تحقق علي المستوي الشخصي. أن الحراك الوظيفي المحدود جائز في سوق العمل الثانوي. إن حراك المبحوثات ظاهرة معقدة تشمل كلاً من الخصائص الشخصية والموضوعية، علاوة علي ذلك فإن موانع الحراك الوظيفي تشمل السلم الوظيفي المحدود، تميز الجنس البشري والنوع في اكتساب التعليم والعمل.

- **دراسة "Fullerton-Nancy-Jane(1993)":**

بعنوان: (المرأة في وظائف السكرتارية، عملية الحراك وطبيعة العمل في الوسط الأكاديمي)[1].

تهدف الدراسة إلى فحص طبيعة خبرات السكرتيرات في الأكاديمية ودورها في تطور الحياة الوظيفية والحراك الوظيفي للسيدات أثناء عملهن في وظائف السكرتارية خاصة الحراك إلى أعلي والترقي للوظائف الإدارية داخل الأكاديمية.

وقد اعتمدت الدراسة علي استخدام المقابلات في جمع البيانات، واستمارة استبيان تم تطبيقها علي عينة قوامها ٢٠ سيدة تحمل مؤهل جامعي تعمل في السكرتارية داخل الأكاديمية.

وقد توصلت إلى أن دور السكرتيرة يبني علي العلاقات الفردية مع الكلية، فالأكاديمية كبيئة عمل للكلية بدورها تشكل جودة وطبيعة خبرات السكرتيرة حيث يدرك دورها علي أنها خادم غير مرئي مع وجود فرص قليلة لتعلو بالحراك. كما أن بيئة الأكاديمية التي تعمل فيها السكرتارية بالنسبة للسيدات غير صحية وغير مشجعة علي العمل.

---

(1) Fullerton - Nancy- Jane: Woman in Secretarial positions, The process of mobility and the nature of work in an academic setting, The Ohio State University,1993.

- **دراسة "Cathy J. Bradley (et all) (٢٠٠٥) ":**

دراسة بعنوان: "العلاقة بين مرض سرطان الثدي لدي المرأة وتأثيره علي وضع المرأة داخل سوق العمل"(١).

وهي دراسة تقع في نطاق علم الاجتماع الطبي، قام بها فريق من الباحثين يتبع جامعة ميتشيجان بالولايات المتحدة الأمريكية.

وقد طبقت الدراسة الميدانية علي عينة من النساء (البيض والسود) المصابات حديثاً بسرطان الثدي، وقد بلغ حجم العينة ١٠٠ سيدة، تم تتبع حالتهن لمدة وصلت إلى ٦ شهور.

وقد اعتمد فريق البحث علي أداة المقابلة والملاحظة كوسيلتين للحصول علي البيانات، حيث تتبع فريق العمل الميداني أفراد عينة الدراسة طوال المدة السابق الإشارة إليها، وذلك لرصد موقف أو حالة النساء في سوق العمل.

وقد لخصت الدراسة لعدد من النتائج لعل أهمها: أن إصابة النساء من أفراد عينة الدراسة بمرض سرطان الثدي أثر بالسلب كثيراً علي تقبل سوق العمل لهن في أعمال كثيرة، وهو ما أعتبره فريق البحث عاملاً حاسماً في تحدي موقف النساء في سوق العمل وقدرتهن علي الحصول علي الأعمال التي تروقهن، كما أظهرت النتائج أيضاً أن النساء السود اللاتي من أصل إفريقي واجهن متاعب فاقت مثيلاتهن من البيض، فيما يتعلق بالقدرة علي الحصول علي عمل والدخل المترتب علي هذا العمل، فقدرة النساء البيض فاقت مثيرتهن من السود ست مرات علي الأقل.

---

(1) Cathy J. Bradlry ,et all : Short – term Effects of Breast Cancer on Labor Market Attachment. Results from a Longitudinal Study, Journal of Health Economic, Volume 24, Issue 1, January 2005, pp. 137-160.

- دراسة " Jennifer E Swanberg & T. K. Logen (٢٠٠٥)":

بعنوان: "العنف المنزلي والتوظيف (العمالة) دراسة كيفيه[١].

وقد استهدفت هذه الدراسة بحث متعمق للعلاقة بين العنف الواقع علي المرأة سواء في نطاق العمل أو في الأسرة وتأثيراته علي عمل المرأة.

وقد طبق الباحثان الدراسة الميدانية علي عينة من النساء المشتغلات بعدد من الأعمال (سواء في القطاع الحكومي المشمول بالرعاية والحماية أو غير الرسمي)، وقد بلغت العينة ٦٤٠ امرأة عاملة.

وقد استخدمت الدراسة أداة المقابلة المتعمقة كوسيلة للحصول علي البيانات، وهي بيانات ذات طبيعة كيفية وفيما أشار الباحثان.

وقد كشفت نتائج الدراسة عن : أن النساء المشتغلات في أعمال غير مشمولة برعاية الحكومة تتعرض لكثير من صور العنف، وهو متمثل في اضطهاد أصحاب العمل لهن، هذا العنف يتخذ أكثر من صورة مثل عدد ساعات العمل الطويلة، أو الأجر المنخفض، وهو أمر لا يتكرر كثيراً وبنفس القدر الذي تتعرض له النساء المشتغلات بأعمال مشمولة برعاية الحكومة. كما كشفت النتائج عن أن عدم وجود بديل في فرص العمل هو الذي جعل النساء من أفراد عينة الدراسة تتحمل هذه الصور من العنف، كما كشفت الدراسة أيضاً أن غالبية أفراد العينة يعانين من صور مختلفة من العنف داخل الأسرة، مثل: تعرضهن للضرب من قبل الزوج (خاصة أولئك الذين يدمنون تناول المشروبات الكحولية)، كذلك الإيذاء البدني، أما المشتغلات في أعمال مشمولة برعاية الحكومة فقد أشرن إلى أنهن لم يسلمن من صور مختلفة من العنف الرمزي، تتمثل في النظرة السلبية من قبل زملائهن الرجال، والتحرش الجنسي.

(1) Jennifer E.Swanberg & T. K. Logen: Domestic Violence and Employment. A Qualitative Study, Journal of Occupational Health Psychology, Volume 10, Issue 1, January 2005, pp 3-17

ثانيا : دراسات تناولت المشاركة الاجتماعية :

أ- الدراسات العربية :

- **دراسة جامع وآخرون (١٩٨٩):**

بعنوان: حالة المرأة المصرية – تقييم دورها ومكانتها – وبرامجها التدريبية[١].

استهدفت هذه الدراسة بصفة رئيسية، التعرف علي حقيقة الأدوار التي تقوم بها المرأة الريفية في جمهورية مصر العربية تحت الظروف التقليدية والمتطورة، وذلك من خلال التعرف علي التوقعات الخاصة بأدوار المرأة الريفية.

والتعرف علي حقيقة الدور الذي تقوم به المرأة الريفية ومدي مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية والتعرف علي الدور الذي تلعبه المرأة الريفية في مجال العمل الزراعي وغير الزراعي، وكذلك علي مدي مساهمتها في الأنشطة المجتمعية المحلية التطوعية ومشاركتها في الحياة السياسية، وتحديد المؤشرات التي تحدد المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية وأخيراً تحديد الصفات التي ترفع من قدرة المرأة الريفية وتدعيم مركزها الاجتماعي.

وقد اعتمدت هذه الدراسة قريتان تابعتان لمحافظة البحيرة علي منهج المسح الاجتماعي، وبلغ حجم العينتين ٤٩٧ واعتمدت علي المقابلة.

كشفت نتائج الدراسة عن قصور دور المرأة في تنمية نفسها وأسرتها وقريتها.

- **دراسة محمد سلامة غباري (١٩٩٠):**

بعنوان: دوافع خروج المرأة للعمل ومعوقاته وانعكاساته علي التنمية[٢].

تهدف الدراسة إلى استطلاع رأي المرأة نحو خروجها للعمل، والآثار والمعوقات المترتبة علي خروجها ومدي رغبتها في الاستمرار في العمل.

---

(1) جامع وآخرون : حقوق المرأة دراسة دينية وسوسيولوجية، كلية الآداب، جامعة المنوفية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٩، ص ص ٣٥٦ : ٣٥٧.

(2) محمد سلامة غباري: دوافع خروج المرأة للعمل ومعوقاته وانعكاساته علي التنمية، المؤتمر العلمي الثاني لكلية الخدمة الاجتماعية وموضوعة التنمية المحلية، جامعة القاهرة،١٩٩٠م.

وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة فهي من الدراسات الوصفية الاستطلاعية بهدف إلقاء الضوء علي ظاهرة البحث،كما استخدم في جمع البيانات استمارة الاستبيان.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دوافع نفسية متعددة لخروج المرأة للعمل علي رأسها دوافع تأكيد الذات ثم الشعور بالأمن، إضافة إلى زيادة الدخل ومواردها مما يؤدي إلى توسيع نطاق إشباع الحاجات اللازمة لها. كما أن زيادة إقبال المرأة العاملة علي مزاولة الأنشطة المختلفة قد يرجع إلى تعدد الأدوار للمرأة العاملة. أما الآثار السلبية علي الأطفال نتيجة لخروج المرأة للعمل فإن هناك حرمان نفسي واجتماعي ويرجع ذلك إلى الضغوط العديدة المؤثرة علي المرأة العاملة مثل مشقة العمل وأعباء الأسرة. تعتبر السكرتارية والأعمال الكتابية والتدريس من أكثر الأعمال ملائمة للمرأة. إن المرأة قادرة علي تحمل مسئولياتها في التنمية إذا تيسر لها التغلب علي هذه المعوقات.

- **دراسة هنية محمد أحمد (١٩٩٤):**

بعنوان: العوامل الاجتماعية المؤثرة علي مشاركة المرأة العاملة في تنمية المجتمع[1].

تهدف الدراسة إلي التعرف علي تأثير بعض القيم الاجتماعية السائدة بمجتمع البحث والتي تتعلق بتحديد العلاقة بين الرجل والمرأة علي مشاركة المرأة العاملة في تنمية المجتمع، والتعرف علي مدي تأثير تعليم المرأة والوعي التنموي علي مشاركتها في تنمية المجتمع.

استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، معتمدة علي أداة الاستبيان للحصول علي البيانات المطلوبة، وأجريت الدراسة علي ٢٤٠ عاملة في الوظائف الحكومية بمدينة جهينة بسوهاج.

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها : أن معظم النساء العاملات بجهينة لديهن اعتقاد أن مكانة المرأة أقل من مكانة الرجل، وأن الاختلاط بين الزملاء والزميلات غير مقبول، وأن درجة الوعي التنموي لديهن منخفض بصفة عامة، كما أن أكثر من ثلثي العينة لا يشاركن في الأعمال التطوعية داخل مجال العمل، هناك علاقة إيجابية بين تعليم المرأة ووعيها التنموي ومشاركتها في تنمية المجتمع.

---

(1) هنية محمد أحمد: العوامل الاجتماعية المؤثرة علي مشاركة المرأة العاملة في تنمية المجتمع، دراسة ميدانية علي عينة من العاملات بمدينة جهينة محافظة سوهاج، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنيا،١٩٩٤.

- **دراسة نبيلة هندي (١٩٩٥):**

بعنوان: دور المرأة في التنمية البيئة في المجتمعات الصحراوية المستحدثة (دراسة لقرية مصرية)[١].

تهدف الدراسة إلى مستوي وعي المرأة في مجال الصحة العامة والبيئة وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة.

وكان من أهم نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين مساهمة المرأة في المحافظة علي البيئة وبين كل من عدد الأولاد وحجم الأسرة والحيازة الزراعية من الأرض وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين وعي المرأة في مجال الصحة العامة والبيئة وبين كل من الحالة التعليمية، وعدد ساعات العمل خارج المنزل، ومهنة الزوج ودرجة الانفتاح الثقافي.

وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين مساهمة المرأة في المحافظة علي البيئة من التلوث وبين درجة الانفتاح الثقافي. وجود علاقة ارتباطيه سالبة بين مستوي وعي المرأة في مجال الصحة العامة والبيئة وبين كل من عدد الأولاد، وحجم الأسرة.

- **دراسة – المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالتعاون مع اليونيسيف وجمعية حواء، والمستقبل للتنمية الأسرة (١٩٩٩):**

بعنوان: موجهات وأساليب إجرائية لتفعيل دور الجمعيات غير الحكومية في تمكين الإناث من حقهن في التعليم[٢].

قد سعت هذه الدراسة في معالجة مشكلتها إلى تحقيق الأهداف التالية.

١- التحليل النقدي للأدبيات المرتبطة بتعليم الإناث كحق إنساني وضرورة تنموية.

٢- التعرف علي الواقع الحالي لظروف عمل الجمعيات غير الحكومية وإمكانياتها.

٣- تحديد أبرز معوقات أداء الجمعيات في مجال تعليم الإناث.

---

(1) نبيلة عبد المجيد هندي: دور المرأة في التنمية البيئية في المجتمعات الصحراوي المستحدثة (دراسة لقرية مصرية)، رسالة ماجستير بمعهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.

(2) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالتعاون مع اليونيسيف :جمعية حواء المستقبل موجهات وأساليب إجرائية لتفعيل دور الجمعيات غير الحكومية في تمكين الإناث من حقهن في التعليم، ١٩٩٩.

٤- التعرف علي احتياجات الجمعيات غير الحكومية من الدعم سواء الرسمي أو الشعبي.

٥- طرح أساليب إجرائية للتدخل بشأن تفعيل دور NGOS في النهوض بتعليم الإناث.

٦- تدريب بعض القائمين علي الجمعيات غير الحكومية علي أساليب البحث العلمي ومهاراته.

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد علي عدد من المداخل البحثية، واستخدام بعض الأدوات البحثية مثل المدخل النقدي لدراسة الأدبيات المرتبطة بالموضوع وكذلك المدخل الوصفي التحليلي لمتابعة واقع الجمعيات واستخدمت الدراسة بعض الأدوات البحثية مثل الاستبيان، ودليل العمل الميداني. والملاحظة. والمقابلات المفتوحة كما اعتمد منهج الدراسة علي استبيان مطبق علي القائمين علي إدارة الجمعيات واستمارة استطلاع لرأي الخبراء. والملاحظة المباشرة، المقابلة المنظمة لبعض الإناث وأسرهن.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها.

١) تحتاج الجمعيات إلى الدعم الفني في مجال التعليم وهذا لا يرجع إلى قصور لدي الجمعيات وإنما يرجع لطبيعة العملية التعليمية وما تتميز به من تغير وتحول سريع.

٢) يعتبر الموروث الثقافي متغيراً هاماً في مشكلة تعليم الإناث وهذا يعطي للجمعيات مساحة كبيرة للعمل بما لديها من إمكانيات أهمها اقتراب الجمعيات من الجمهورية ومعايشتها لظروفهم.

ولقد طرحت الدراسة إستراتيجية مقترحة للتدخل من خلال محورين :

الأول : مقترحات التدخل بشأن دعم إمكانات الجمعيات وتعزيز قدراتها وتطوير أدائها سواء علي كافة المستويات : المحلية، الإقليمية، القومية.

الثاني : مقترحات التدخل بشأن تمكين الإناث من حقهن في التعليم ومواجهة عوامل الحرمان وأسبابه سواء علي المستويات الثلاثة المحلية الذي يتضمن ثلاثة أبعاد : وقائي، علاجي، وتنموي أو علي المستويين الإقليمي والقومي.

- **دراسة المرأة في المنظمات الأهلية المصرية قامت بها مؤسسة دراسات المرأة الجديدة (٢٠٠١)[١].**

استهدفت هذه الدراسة التعرف علي وضع النساء في مصر، وتواجدهن في العمل الأهلي من خلال الإطار التاريخي، والتحولات السياسية، والاجتماعية، والثقافية مع تقديم رؤية تحليلية لمشاركة المرأة في بناء وتطوير المجتمع المدني ومؤسسات في مصر بهدف فهم الواقع الراهن بشكل أفضل.

وعن الإجراءات المنهجية للدراسة استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لعرض دور المرأة في العمل الأهلي منذ بداية القرن الماضي وحتى نهايته بما يشمل دور الدولة، وتأثيره علي المرأة والمبادرات الأهلية، ثم تطبيق منهج دراسة الحالة لدارسة عشرة منظمات أهلية، وكذلك استخدمت الدراسة استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن عرض أبرزها فيما يلي :

شهدت الثمانينيات صحوة لتنشيط الحركة النسائية، كرد فعل للمد الرجعي المتصاعد في السبعينيات والذي ركز هجومه علي قضية المرأة وإلغاء أي دور يخرج بها عن نطاق الأسرة. وقد ترافق ذلك مع اتخاذ قضايا حقوق الإنسان، مما أتاح هامشياً أوسع للعمل الأهلي المسموح به رسميا.

لوحظ إدراج بعض الأنشطة التي لم تكن مدرجة من قبل في الجمعيات النسائية مثل مناهضة ختان الإناث والأنشطة البيئية نتيجة لتزايد الاحتكاك مع جهات أخري في العالم، ولا سيما الغرب وذلك من خلال المؤتمرات الدولية، ومن خلال التمويل الأجنبي وأيضاً من خلال الخطاب الجديد الذي بدأت تصدره دوائر رسمية خاصة بعد مؤتمر بكين.

أبدت بعض الجمعيات عدم معرفتها بالقانون الجديد الذي حل محل القانون ٣٢ للجمعيات، غير أن هناك البعض الآخر من الجمعيات يعمل بطريقة نشطة من أجل تطوير العمل الأهلي وصولاً إلى تعديل المبادئ والمفاهيم والآليات.

---

(1) المرأة في المنظمات الأهلية العربية : مستخلصات البحوث والدراسات المقدمة إلي المؤتمر التأسيسي العام للشبكة العربية للمنظمات الأهلية بيروت ٢٤ – ٢٦ سبتمبر ٢٠٠١، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

- **دراسة محمود عرفان (٢٠٠١):**

بعنوان: إستراتيجية التمكين في الخدمة الاجتماعية وزيادة مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمع(١).

تهدف هذه الدراسة إلى زيادة مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي ويتحقق هذا من خلال :

١- زيادة مشاركة المرأة الريفية في المنظمات المحلية.

٢- زيادة مشاركة المرأة الريفية في مشروعات توليد الدخل.

٣- زيادة مشاركة المرأة الريفية في مواجهة المشكلات البيئية.

٤- تنمية المهارات الحياتية للمرأة الريفية.

وقد طبقت الدراسة علي قرية سنهور بمحافظة الفيوم أما عن عينة الدراسة بلغ عددها ٥٨ امرأة من ربات البيوت. واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي والمنهج الاستراتيجي باستخدام نموذج القياس القبلي وتطبيق برنامج التدخل المهني بالاعتماد علي إستراتيجية التمكين في الخدمة الاجتماعية. وعن أدوات الدراسة ومجالاتها استخدمت الدراسة استمارة استبيان وجلسات استماع مع القيادات النسائية في القرية، ومقابلة مع القادة التنفيذيين المدعمة لبرنامج التدخل المهني ومقياس مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمع.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى الآتي :

في القياس القبلي جاء البعد الرابع الخاص بتنمية المهارات السياسية للمرأة الريفية في الترتيب الأول ثم جاء البعد الخاص لمشاركة المرأة الريفية في المنظمات المحلية في الترتيب الثاني ثم جاء في المرتبة الثالثة البعد الخاص في المشاركة في مواجهة المشكلات البيئية ثم جاء في الترتيب الأخير البعد الخاص بمشاركة المرأة الريفية في توليد الدخل أما بالنسبة للقياس البعدي فقد جاء البعد الخاص لتنمية المهارات السياسية للمرأة الريفية أكثر تأثراً

---

(1) محمود عرفان : استخدام إستراتيجية التمكين في الخدمة الاجتماعية وزيادة مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمع، المؤشر العلمي السنوي الثاني عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة بالفيوم، ٢٠٠١، ٢ – ٣ مايو.

ببرنامج التدخل المهني، وجاء البعد الثاني الخاص بمشاركة المرأة الريفية في مواجهة المشكلات البيئية في المرتبة الثالثة، وجاء البعد الخاص بمشاركة المرأة الريفية في المنظمات المحلية أقل تأثراً ببرنامج التدخل المهني، حيث جاء في المرتبة الأخيرة مما يتطلب ضرورة إجراء تداخلات مهنية مستقبلية لتنشيط مشاركة المرأة الريفية في مشروعات الدخل وتنمية مهاراتها الحياتية والاهتمام بزيادة مشاركة المرأة الريفية في مواجهة المشكلات البيئية.

- **دراسة منال فاروق (٢٠٠١):**

بعنوان: سياسة المنظمات الأهلية في تمكين المرأة[١].

استهدفت الدراسة التعرف علي الهدف الرئيسي لسياسات المنظمات الأهلية في تمكين المرأة. كما هدفت الدراسة إلى وصف وتحليل سياسات الجمعيات الأهلية في محافظة الفيوم والموجهة لتمكين المرأة، ومعرفة تأثير تلك السياسات علي الأسرة، والمجتمع من وجهة نظر المتخصصين.

وقد استخدمت الباحثة المنهج العلمي بنوعية الكمي والكيفي ليتكاملا معاً باستخدام المسح الاجتماعي، كما استخدمت الدراسة استمارة استبيان لمديري الجمعيات الأهلية واستمارة مقابلة للمتخصصين، كإجراءات منهجية للدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن ١٠٠% من خدمات الجمعيات تركز علي زيادة الدخل للمرأة وتوعيتها بالنواحي الثقافية والسياسية، كما أوضحت الدراسة أن كل الجمعيات التي طبقت عليها البحث تقدم خدمات خاصة بالمرأة بالرغم من ضعف تمثيل النساء في مجالس إدارة الجمعيات.

وفيما يتعلق بنتائج التساؤل الذي كان يدور حول تأثير سياسات المنظمات الأهلية في تمكين المرأة علي الأسرة والمجتمع من وجهة نظر المتخصصين أشارت نتائج الدراسة إلى أن خدمات وأنشطة الجمعيات الأهلية لا تعود بالنفع علي الرجل بنسبة ٤٥%، بينما يري ٤٥% من المتخصصين أن خدمات الجمعيات الأهلية نحو تمكين المرأة تعود بالنفع علي

---

(1) منال فاروق: سياسات المنظمات الأهلية في تمكين المرأة، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر، الخدمة الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، كلية الخدمة الاجتماعية، فرع جامعة القاهرة بالفيوم، الجزء الثالث، ٢ – ٣ مايو، ٢٠٠١.

الأسرة وعموماً أكدت الدراسة علي أن هناك آراء معارضة لسياسة تمكين المرأة في كافة المجالات والأنشطة و الحركات النسائية معتمدة علي طبيعة التكوين السياسي، والاقتصادي للمجتمع وأدوار المرأة المرتبطة بالنشأة الاجتماعية ووظائفها كزوجة وربة منزل من جانب أخر.

- **دراسة أمل عبد الفتاح عطوه (٢٠٠٢):**

بعنوان: الوعي الاجتماعي للمرأة الريفية ودوره في عملية التنمية[١].

استهدفت الدراسة التعرف علي العلاقة بين الوعي ودوره في عملية التنمية، والعلاقة بين الوعي الاجتماعي والتعليم والمشاركة في الجمعيات الأهلية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والتحليل الإحصائي للبيانات، وقد تم تطبيق البحث علي قرية سبرا بلوكه مركز منوف المنوفية.

وقد توصلت الدراسة أن هناك علاقة بين التعليم والوعي الاجتماعي فالتعليم يزيد الوعي، وبالتالي يؤثر علي التنمية، وتعليم المرأة يزيد من دورها في تنمية مجتمعها، وذلك لإدراك دورها في المجتمع كفرد منتج وعملها علي حل مشكلات أسرتها والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وأيضاً يساعدها علي القيام بدورها في المجتمع، ويعمل علي تفعيل هذا الدور مما يزيد من وعيها وبالتالي يؤثر علي التنمية كما أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مشاركة النساء في المنظمات الأهلية.

- **دراسة سامية فهمي (٢٠٠٢):**

بعنوان: أدوار المرأة في تنمية المجتمعات المستحدثة – دراسة ميدانية في قرية مصرية مستحدثة (قرية فلسطين)[٢].

استهدفت هذه الرسالة التعرف علي أدوار المرأة في تنمية المجتمعات المستحدثة في قرية فلسطين الواقعة علي الساحل الشمالي الغربي لجمهورية مصر العربية وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

---

(1) أمل عبد الفتاح عطوه: الوعي الاجتماعي للمرأة الريفية ودوره في عملية التنمية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٢.

(2) سامية فهمي: مشاركة المرأة العربية في التنمية، دراسات نظرية وميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

وعن نتائج الدراسة أكدت النتائج علي أن هناك توازناً بين مكونات عائد التنمية، وقد تم حصر العمليات المختلفة التي تؤديها المرأة في حياتها، وقد بلغ عدد الأسر المختارة ٤١ أسرة وكان عدد الإناث المتواجدات لهن ٢٧ أنثي تم اختيارهن حسب معايير معينة.

وقد توصلت النتائج أيضاً إلى تقدير إنتاجية المرأة واحتياجاتها منها خلال تحديد المكونات الرئيسية التي تقوم بها المرأة في قرية فلسطين ودرجة حدودتها وتحليل فاعلية العمليات الإنتاجية السلعية وغير السلعية، وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى أن إنتاجية مساهمة المرأة في التنمية تزيد كلما كان هناك توازن بين مكوناتها.

- **دراسة عبد السلام نوير (٢٠٠٢):**

بعنوان: المشاركة السياسية للمرأة في مصر[1].

استهدفت الدراسة التعرف علي طبيعة العلاقة بين مستوي المشاركة السياسية للمرأة في مصر وما يسود المجتمع من اتجاهات وقيم نحو الدور الاجتماعي – السياسي للمرأة، كما ترمي الدراسة إلى استكشاف تلك المتغيرات التي قد تسفر عن فروق ذات دلاله بصدد طبيعة تلك الاتجاهات والقيم.

وقد كشفت نتائج الدراسة عن تراجع في مشاركة المرأة في الحياة السياسية بصفة عامة سواء كناخبات أو كمرشحات، مؤكدة تلك الفجوة بين التشريع والتطبيق وذلك يرجع إلى تدني الوضع التعليمي للنساء، وتدني مستواها المعيشي، بالإضافة إلى تحمل المرأة للأعباء الأسرية، علاوة علي التنشئة الاجتماعية التي تجعل المرأة ذاتها تقاوم أي تغيير يلحق بدورها لأن ذلك من شأنه أن يصدع النظام الاجتماعي من وجهة نظرها. فهي دائماً تتجه للتصرف ضمن القوالب والتوقعات الاجتماعية التقليدية ومن ناحية أخري تفسر تلك الظاهرة بعوائق تتعلق بظروف المرأة المصرية، كانخفاض مستوي الاهتمام بالسياسة وتدني الوعي بحقوقها، وانخفاض مستوي الإيمان بقيمة المشاركة السياسية.

---

(1) عبد السلام نوير : المشاركة السياسية للمرأة في مصر، المجلة الاجتماعية القومية،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ٣٩ العدد الثاني، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٢.

- **دراسة نيفين عبد المنعم (٢٠٠٢):**

بعنوان: إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة لتمكينها من القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي[١].

تحددت أهداف الدراسة في التعرف علي إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في رعاية المرأة لتمكينها من القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي. كما هدفت الدراسة في توضيح إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في رعاية المرأة لرفع مستوي المعيشة والمستوي الاقتصادي للمرأة بصفة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة من خلال تقديم المساعدات المالية اللازمة. استهدفت الدراسة أيضاً التعرف علي دور الجمعيات الأهلية العاملة في رعاية المرأة في نشر الوعي الخاص بقيام المرأة بدورها في تنمية مجتمعها المحلي، والتعرف أيضاً علي الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية العاملة في رعاية المرأة والتي تحول دون تحقيق أهداف تمكين المرأة، وبالتالي محاولة التعرف علي مقترحات للتغلب علي الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي عن طريق منهج المسح الاجتماعي للعينة، واستمارة استبيان لكلاً من أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية العاملة في رعاية المرأة، والمرأة المستفيدة من خدمات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة كإجراءات منهجية للدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة الوظيفية وبين مقاييس التمكين المهني والاقتصادي والاجتماعي علي مستوي الفئات الثلاثة :

(الإدارة العليا – هيئة التدريس – الإداريات).

---

(1) نيفين عبد المنعم : إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة لتمكينها من القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي، ٢٠٠٢.

- **دراسة أنور سعادة (٢٠٠٣):**

بعنوان: المرأة والتنمية (دراسة سوسيولوجية عن دور المرأة في التنمية في جنوب الصعيد)[١].

وقد انطلقت هذه الدراسة من فرض رئيسي هو أن السياق الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي المحيط بالمرأة في جنوب الصعيد ما زال يعوقها عن أداء دورها التنموي

وقد أجريت الدراسة في إقليم جنوب الصعيد في محافظة قنا وقد شمل المجال البشري الدراسة عينة من النساء العاملات في مؤسسات حكومية واستخدمت الدراسة صحيفة الاستبيان

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: لا يعد عمل المرأة خارج المنزل هو المظهر الوحيد لمشاركتها الاقتصادية حيث أن ممارستها للأعمال المنزلية جزءاً من إسهامها الاقتصادي كما توصلت النتائج إلى أن هناك انخفاض كبير في مشاركة النساء بجنوب الصعيد في المشاركة السياسية والعمل التطوعي. وأشارت النتائج إلى فشل مؤسسات المجتمع في جذب المرأة للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية يعد رئيسي لعزوفها عن المشاركة الاجتماعية والسياسية الفعالة.

- **دراسة "ليلي كامل عبد الله" (٢٠٠٣):**

بعنوان: الأنشطة غير المنظرة للمرأة بالقطاع غير الرسمي الحضري بمدينة القاهرة[٢].

وتهدف الدراسة إلى تحليل أوضاع المرأة في سوق العمل الحضري بالقطاع غير الرسمي وخاصة الأنشطة غير المنظورة في إطار الواقع المصري المعاصر والتعرف على

---

(1) أنور سعادة: المرأة والتنمية (دراسة سوسيولوجية عن دور المرأة في التنمية بجنوب الصعيد معوقاته من وجهة نظر المرأة العاملة بمحافظة قنا، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٣.

(2) ليلي كامل عبد الله: الأنشطة غير المنظمة للمرأة بالقطاع غير الرسمي الحضري بمدينة القاهرة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

العوامل المؤثرة في التحاق المرأة بالقطاع غير الرسمي والتعرف علي انعكاسات التحاق المرأة بالأنشطة الإنتاجية أو الخدمية بالقطاع غير الرسمي والمشكلات التي تواجه المرأة به.

وقد تم اختيار عشرين حالة من السيدات يمارسن أنشطة غير منظورة سواء داخل وحداتهن المعيشية أو بالتنقل بين الوحدات في حالة النشاط الخدمي.

وخلصت الدراسة إلي أن هناك تباين للأنشطة غير المنظورة وأن النساء تنخرط في النشاط الملائم لخصائصها، ومن أهم عوامل التحاق المرأة بالأنشطة غير المنظورة مشروط بحرمانها من التعليم، ومن أهم مشكلات المرأة التي تعمل بالأنشطة غير المنظورة مشكلات تتعلق بالعمل الذي تمارسه ومشكلات خاصة بأسرتها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية. كما كشفت الدراسة عن الشعور بالاغتراب والإحباط لدي نسبة كبيرة من الحالات ويعكس ذلك عدم تلقيهن الدعم النفسي والاجتماعي الكافي لمواجهة ظروفهن وأوضاعهن التي تكشف عن حراك اجتماعي هابط ولديهن تدني عن ذواتهن من الناحية الاجتماعية.

- **دراسة "أريج البدراوي زهران" (٢٠٠٤):**

بعنوان: التحولات الاجتماعية الجديدة في مصر وأثرها في تغير دور المرأة بالجمعيات الأهلية(١).

وقد استهدفت الباحثة رصد نسبة مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية وتطورها وفقاً للمتغيرات العالمية في ظل التحولات الجديدة التي طرأت علي دور المرأة بالجمعيات الأهلية والتعرف علي أهم المعوقات التي تواجه المشاركة الفعلية للمرأة في الجمعيات الأهلية.

وقد استخدمت الباحثة أداة المقابلة والملاحظة، وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية علي (٤٠) حالة من الذكور والإناث في محافظة القاهرة.

وخلصت الدراسة إلي أن هناك معوقات تمنع مشاركة كل من الرجل والمرأة لأنها معوقات بنائية مجتمعية تتلخص في : حالة الإحباط العام نتيجة فترة جمود الجمعيات الأهلية وإعادة انتعاشها مرة أخري، والضغوط الحياتية لكل من الرجل والمرأة والانخراط في مطالب الحياة. كما أوضحت النتائج أيضاً اختلاف خصائص المرأة المشاركة بالجمعيات الأهلية، حيث

---

(1) أريج البدراوي زهران: التحولات الاجتماعية الجديدة في مصر وأثرها في تغير دور المرأة بالجمعيات الأهلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

زادت نسبة التعليم العام والتعليم ما فوق الجامعي مما أدي إلى سيادة المرأة ذات المؤهلات العلمية حيث الاهتمام العالمي بقضايا المرأة والاهتمام الإعلامي بالجمعيات الأهلية وتنوع مجالات وأنشطة الجمعيات الأهلية. كما أشارت النتائج إلى أهم المعوقات التي تواجه المرأة في مشاركتها بالجمعيات الأهلية منها : الأعباء الأسرية، والمعوقات الإدارية التي تواجه كل من يعمل سواء كان رجلاً أو امرأة، والظروف الاقتصادية التي تمر بها المجتمع المصري، والمناخ العام للعمل الاجتماعي الذي قد يدفع البعض إلى الإحباط وعدم المشاركة الفعلية فقد يتضح لها أنه ليس لها دور جوهري بالجمعية أو بسبب سيادة نمط البيروقراطية داخل بعض الجمعيات.

- **دراسة حنان مكرم فرج (٢٠٠٧):**

بعنوان: تمكين المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية الريفية في بعض قري محافظة الجيزة[1].

استهدفت الدراسة التعرف علي أوجه الاختلافات بين السيدات المعيلات الحاصلات علي قروض من حيث تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وتحديد العلاقة بين المتغيرات المدروسة ومحاولات تمكين المرأة التي تعول من المشاركة في التنمية الريفية لعينة الدراسة.

وقد استعانت الباحثة بمجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات الميدانية والتي تتفق مع طبيعة هذه البيانات وقد تم جمع البيانات باستخدام استمارة المقابلة الشخصية،أما عن نتائج الدراسة تبين أن نحو ٥٥,٥% من إجمالي عينة الدراسة تقع في الفئة المرتفعة للتمكين الاقتصادي وتضم الفئة المتوسطة نحو ٣٥% في حين تضم الفئة المنخفضة ٩,٥% من إجمالي عينة الدراسة.

كما أوضحت النتائج أن نحو ٤٧% من إجمالي العينة تقع في الفئة المرتفعة للتمكين الاجتماعي، وتضم الفئة المتوسطة نحو ٣٨,٥% في حين تضم الفئة المنخفضة ١٤,٥ % من إجمالي عينة الدراسة.

---

(1) حنان مكرم فرج : تمكين المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية الريفية في بعض قري محافظة الجيزة، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، قسم المجتمع الريفي، جامعة عين شمس ٢٠٠٧.

- **دراسة عاشورة حسين محمد (٢٠٠٨):**

بعنوان: المتغيرات الاجتماعية والسلوكية المرتبطة بتغير دور المرأة في تنمية المجتمع الصحراوي (دراسة مقارنة)[1].

استهدفت الدراسة التعرف علي الأدوار التي تمارسها المرأة في مركز الشيخ زويد (فريد أبو طويلة) ومركز الحسنة (قرية المنجم) وتأثير المتغيرات الاجتماعية والسلوكية علي درجة أدائها لأدوارها في تنمية المجتمع المحلي.

وقد استخدمت الدراسة عدة أدوات لتحقيق متطلبات الدراسة وهي المقابلات الشخصية واستمارة استبيان كما استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة علي اعتبار أن هذه الدراسة تعد من الدراسات الوصفية التحليلية، وطبقت الدراسة علي عينة قوامها مائتين وخمسة وعشرون مبحوثة تم اختيارهم بطريقة عمديه.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها : أظهرت النتائج أن متغير التعليم كان من أهم المتغيرات التي لها مردود إيجابي علي أدوار المرأة داخل أو خارج المنزل وأدوارها الاقتصادية والإنتاجية أشارت النتائج أن المرأة البدوية لها الدور الأكبر في التنشئة الاجتماعية داخل مجتمعها المحلي. أوضحت الدراسة أن المرأة البدوية قوة إنتاجية متنامية، فإضافة إلى دورها الاقتصادي المركب في الاستهلاك والادخار العائلي فهي تلعب دوراً مكملاً في الإنتاج العائلي للأسرة البدوية من جهة، ثم تساعد كثيراً في الاستفادة من المخلفات الزراعية وهي المسئولة عن المخازن العائلية الاستهلاكية والإنتاجية. يتبين أيضا من خلال نتائج الدراسة أن المرأة البدوية القائدة لها دور فعال ذو تأثير علي تغير بعض سلوكيات البدويات وبالتالي لها تأثير واضح علي تغير دور المرأة للأفضل.

---

(1)عاشورة حسين محمد : المتغيرات الاجتماعية والسلوكية المرتبطة بتغير دور المرأة في تنمية المجتمع الصحراوي (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

ب- الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Earl L.Sullivan ,1986).

بعنوان: المرأة فى الحياة العامة المصرية[١].

تعد دراسة سوليفان، المرأة والحياة العامة في مصر ١٩٨٦ من الدراسات الأجنبية التي تتطرق لدور المرأة المصرية المهنية في مختلف مجالات الحياة العامة.

وتهدف هذه الدراسة لعرض صورة للمرأة المصرية تختلف عن عرض الصورة غير الموضوعية التي يرسمها الرجل للمرأة، حيث يحاول الباحث أن يعرض أبعاد حياة المرأة من وجهة نظر المرأة والرجل في صورة أكثر وضوحاً وصدقاً.

وقد أتبع الباحث في الدراسة المنهج الأنثربولوجي الذي يعتمد علي المقابلة المتعمقة كأحد أدواته لجمع البيانات عن حياة هذه العينة المختارة، وتأثيرها علي حياة المجتمع المصري، وتمت المقابلة باللغة الإنجليزية أو العربية أو مزيج منهما.

ومن أهم نتائج تلك الدراسة : رفض الفكر المسبق الذي يدعي أن المرأة التي تشارك في الحياة العامة تضع أسرتها في هامش حياتها، بل أنها أثبتت أن الغالبية العظمي من العينة متزوجات وتندر حالات الطلاق بينهن.التمييز بين المديرات وسيدات الأعمال في سياستهن في العمل، فيبين أن المديرات يملن إلى أبقاء الوضع علي ما هو عليه في حين سيدات الأعمال يبحثن عن الأفكار الجديدة التي تدر دخلاً أكبر.وقد توصلت إلى أن الصفوة الناجحة من النساء مهنياً وسياسياً من انتمائهن لمناخ مثقف ومتميز اقتصادياً بالإضافة لتمتعهن بالتعليم المتميز الذي قد يفوق الرجال، وأن الغالبية العظمي متزوجات ولهن أبناء.

(1) Earl L. Sullivan : Woman in Egyptian Public Life, New York: Syracuse University press,1986.

- **دراسة (NACHTWEY, 2001):**

بعنوان: "المرأة والعمالة وإمكانيات التمكين: تحليل مقارن في المغرب والجزائر وتونس"(١).

استهدفت الدراسة تحليل بيانات المسح الذي أجري في المغرب والجزائر وتونس لمعرفة مدي مساهمة العمل الرسمي في تمكين أو تهميش النساء، بل أن الدراسة تسعي إلى اختبار مدي ارتباط المكانة المهنية (العمل) بأبعاد التمكين وخصوصاً مشاركة النساء في القرارات العائلية، ومشاركتها في الأنشطة المجتمعية، والاتجاهات نحو المساواة النوعية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مكانة العمل ترتبط غالباً ارتباطاً إيجابياً بالتمكين ولكن هذا الارتباط غالباً ما يكون غير ثابت وأقل تأثيراً من المكانة التعليمية. كما أظهرت أن الوحدة المعيشية تشارك المرأة العاملة أكثر في صنع القرارات المالية كذلك فإن المكانة العلمية ترتبط ارتباطاً واضحاً بالقرارات الخاصة بالإنجاب. كما توصلت نتائج الدراسة أن هناك فروق بين المرأة العاملة وبين المرأة خارج قوة العمل فيما يتعلق بالمشاركة في المجتمع المدني علي مستوي العينات في الدول الثلاث محل الدراسة.

- **دراسة (ADUBRA, 2002):**

بعنوان: "المهن الغير تقليدية وعلاقتها بتمكين النساء"(٢).

استهدفت الدراسة الكشف عن العلاقة بين طبيعة وسياق المهن غير التقليدية وبين تمكين النساء في مجتمع TOGO بل أنها تسعي إلى معرفة ما مدي تمكين النساء في المهن غير التقليدية في هذا المجتمع.

وعن الإجراءات المنهجية للدراسة اعتمدت الدراسة علي أسلوب الكيفي باستخدام جماعات النقاش FOCUS GROUP علي عدد ١٩ سيدة تعمل في المهن غير التقليدية في TOGO وذلك للتعرف علي تصوراتهن نحو التمكين، ومكاسبهم، والصعوبات والتحديات اللاتي تواجهن في حياتهن.

---

(1) NACHTWEN: Women, Employment And Possibilites For Empowerment ; Acomparatire Analysis of Morocco, Algeria And Tunisia Ph D, Theunver Sity of Wisconin Milwaukee, 2001, Http : // WWW. Libumi. Com.

(2) ADUBRA: Non – Traditional Occupations, Empowerment And Women ; Acaseof To Goles Women, PhD , The Pennsylvania State university, 2002, Http ; // WWW. Lib - umi - Com.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك بعض المكاسب التي تحققت للنساء إلا أن واقع التمكين مازال حلماً لم يكتمل لهؤلاء النساء، وأن العوامل التي تؤثر علي تمكين النساء في TOGO هي التوقعات المرتبطة بأدوار والواجبات المنوط بها النساء من ناحية ومن ناحية أخري يعد الوضع الاقتصادي لمجتمع TOGO أحد العوامل الأخرى المؤثرة أيضاَ علي تمكينهن.

ثالثا : دراسات تناولت التنشئة الاجتماعية :

أ- الدراسات العربية :

- **دراسة أنعام عبد الجواد (١٩٧٤):**

بعنوان: تنشئة الأطفال لدي المرأة العاملة وغير العاملة[1].

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التغيرات التي تصاحب المرأة في ميادين العمل المختلفة ومشاركتها الرجل في كافة المهن والوظائف ومدي تأثير هذا التغيير علي عملية التنشئة الاجتماعية مما دفع الباحثة إلى دراسة الاختلافات القائمة بين الأم العاملة وغير العاملة.

حيث استعانت الباحثة باستمارة البحث لجمع مادة البحث،واعتمدت علي المنهج التجريبي، وقد تم اختيار عينة البحث من٣٢٠أم وصنفتهم إلى عينة ضابطة بلغت ١٧٨امرأة وعينة تجريبية قوامها ١٢٥امرأة من الأمهات غير العاملات مقابل ١٢٥من الأمهات العاملات.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية : توجد فروق جوهرية بين الأمهات العاملات وغير العاملات فيما يتعلق بوسائل الفطام. كما توصلت إلى أن عمل المرأة تأثيراً سلبياً ملموساً علي أداء واجباتها نحو أطفالها وذلك بسبب انشغالها بمهام خارج المنزل. لا توجد فروق بين الأمهات العاملات في مهن مختلفة باستثناء موقف واحد وهو أسلوب الأم في حالة حدوث مشاجرة بين طفلها وطفل آخر، إذ تبين أن الأمهات العاملات في المهن الأخرى يكن أكثر ميلاً نحو منع الطفل من اللعب مع هؤلاء الأطفال إلى جانب توعية الطفل وتهديده.

---

(1) إنعام عبد الجواد : تنشئة الأطفال لدي المرأة العاملة وغير العاملة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٤.

- **دراسة مها زكريا صالح (٢٠٠٠):**

بعنوان: الانتماء الأسري ومستوي التحصيل الدراسي لتلاميذ المرحلة الإعدادية لأمهات عاملات وغير عاملات[١].

تهدف الدراسة إلى التعرف علي دلالة الفروق بين الانتماء الأسري والتحصيل الدراسي للأبناء. التعرف علي دلالة الفروق بين عمل المرأة والانتماء الأسري. التعرف علي دلالة الفروق بين الانتماء الأسري والتحصيل الدراسي لدي أبناء أمهات عاملات وغير عاملات.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن وأدوات مقياس الانتماء للأسرة الصغيرة، مقياس تقدير المستوي الاجتماعي –الاقتصادي للأسرة المصرية وتكونت عينة الدراسة من ٢٤٠تلميذاً وتلميذه.

وتوصلت نتائج الدراسة : عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الانتماء الأسري والتحصيل الدراسي لأبناء الأمهات العاملات وغير العاملات. وجود فروق دالة إحصائياً بين مستويات الانتماء الأسري وبين إناث وذكور تلاميذ المرحلة الإعدادية من أبناء الأمهات العاملات وغير العاملات. وجود علاقة ارتباطيه إيجابية دالة ما بين مستوي الانتماء ومستوي التحصيل الدراسي لتلاميذ المرحلة الإعدادية من أبناء الأمهات العاملات وغير العاملات.

- **دراسة سلوى محمود عبد الفتاح (٢٠٠١):**

بعنوان: دور المرأة في عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة الريفية وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بمحافظة الجيزة[٢].

استهدفت الدراسة التعرف علي الدور الذي يقع علي عاتق المرأة في عمليات التنشئة الاجتماعية والتعرف علي أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية مثل (العمر، الحالة التعليمية، الحالة الزوجية، الحالة التعليمية أو المهنية، السن عند الزواج فارق العمر بين

---

(1) مها زكريا صالح: الانتماء الأسري ومستوي التحصيل الدراسي لتلاميذ المرحلة الإعدادية لأمهات عاملات وغير عاملات (دراسة وصفية مقارنة)، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العليا للطفولة، قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة عين شمس،٢٠٠٠.

(2) سلوى محمود عبد الفتاح: دور المرأة في عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة الريفية وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بمحافظة الجيزة، رسالة ماجستير قسم علم الاجتماع الريفي، والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

الزوجين، مدة الزواج، عدد الأبناء، المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، الانفتاح الثقافي، الدخل، حالة المسكن.

كما استهدفت الدراسة التعرف علي دور المرأة الريفية في التنشئة الاجتماعية ثم التعرف علي المشكلات التي تعوق المرأة الريفية في القيام بدورها في التنشئة الاجتماعية وأن هناك بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير وواضح علي أدائها لهذه الأدوار.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لوصف عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة وأهم المشكلات التي تعوق المرأة الريفية في القيام بدورها في التنشئة الاجتماعية.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن هناك علاقة إيجابية بين تعليم المرأة وتعليم أولادها كلما ارتفع مستوي تعليم المرأة أرتفع معه مستوي تعليم أولادها وأصبحوا أكثر اعتماداً علي أنفسهم وأكثر استقلالية.

كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة معنوية إيجابية بين مستوي دخل الأسرة وتنشئة الأطفال أي كلما ارتفع مستوي دخل الأسرة أتاح للأطفال تنشئة اجتماعية جيدة. وقد أشارت النتائج إلى أن التوافق الزواجي كان من أهم المتغيرات التي لها تأثير علي تنشئة الأطفال اجتماعياً ونفسياً.

ب- الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (Dana Vannoy and William W. Philliber 1992):**

بعنوان: "عمل الزوجة ونوعية الزواج"(١).

من الدراسات التي تناولت التفاعل بين الزوجين داخل الأسرة ونوعية الحياة الزوجية بعد خروج الزوجين للعمل المهني.

وتهدف الدراسة إلي معرفة تأثير توظيف المرأة، وتعارف الزوجين علي الأدوار النوعية لكل منهما ومدي قناعتهم بها.

---

(1) Dana Vannoy and William W. Philliber: Wife's Employment and Quality of marriage, journal of Marriage and the family 5 (may 1992),pp387-398.

أما الخطوات المنهجية فقد اعتمدت علي المقابلة الشخصية في جمع البيانات ومقارنتها بالدراسة المسحية، وتم اختيار العينة عشوائياً من ٤٨٩ من الأزواج الذين يقطنون ولاية أوهيو Ohio وسينسيناتيو CINCINNATIبأمريكا.

ومن أهم النتائج تأكيدها أن نجاح الحياة الزوجية يأتي بقيام كل من الزوجين بالدور الذي يتوقعه المجتمع، وأن العامل الاقتصادي يمثل دوراً محدوداً للغاية في هذا المسار.

رابعاً: التعقيب علي الدراسات السابقة:

عرض في الجزء السابق من الفصل للدراسات المتنوعة سواء العربية أو الأجنبية التي اهتمت بقضايا المرأة، وسيتم هنا عرض لأبرز النقاط التي تتضمنها تلك الدراسات، في محاولة لتحديد موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، ومدي الاستفادة منها، وذلك من خلال عدة نقاط:

١) من حيث الموضوع:

اتفقت بعض الدراسات مع الدراسة الحالية من حيث الموضوع، فنجد أن البعض من هذه الدراسات تناولت عمل المرأة وأثره في صنع القرارات الأسرية مثل دراسة (Dana Vannoy and William 1992)، دراسة (Nachtwey2001)، دراسة (هناء محمد خيري ٢٠٠٢)، كما نجد أن بعض الدراسات تناولت المرأة وسوق العمل ومشكلاته ودورها القيادي في الإدارة مثل دراسة (سوسن عبد الفتاح ١٩٨١)، دراسة سامية الخشاب ١٩٩٣)، دراسة (علياء شكري١٩٩٨)، دراسة (ناهد رمزي ٢٠٠٢). وبعض الدراسات التي اهتمت بقضايا المرأة الريفية وأوضاعها الاجتماعية وعلاقته بمشاركتها في تنمية المجتمع مثل دراسة(ملك زعلوك ١٩٩٦)، دراسة (محمد عرفان ٢٠٠١)، دراسة (أمل عبد الفتاح ٢٠٠٢) دراسة (حنان مكرم فرج ٢٠٠٧).وبالتالي نجد أن الدراسة الراهنة قد تحدد موضوعها وهو أثر عمل المرأة علي مشاركتها الاجتماعية في الحياة الأسرية (بحث اجتماعي ميداني مقارن بين العاملات المتزوجات في الريف والحضر) وبالتالي فإن هذه الدراسات إن اختلفت في موضوعها إلا أنها **تتفق** مع موضوع الدراسة حول عنصر أساسي وهو المرأة العاملة والتغيرات التي تحدث في أسرتها.

٢) من حيث الهدف:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أنها **تشابهت** في بعض أهدافها مثل دراسة (رجاء عبد الودود ١٩٨٠)، دراسة (جامع وآخرون ١٩٨٩)، دراسة (هنية محمد أحمد١٩٩٤)، سامية فهمي ٢٠٠٢)، دراسة (أمل عبد الفتاح ٢٠٠٢)، دراسة (رمضان درويش٢٠٠٤)، دراسة (عاشورة حسين ٢٠٠٨) التي تهدف للتعرف علي تأثير دور ومشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والمجتمعية. كما أن دراسة (Earl L. Sullivan 1986)،(نيفين النبراوي١٩٩٩)،، دراسة (هناء محمد خيري ٢٠٠٢)، دراسة (ليلي كامل ٢٠٠٣)، دراسة (أريج البدراوي ٢٠٠٤)، دراسة (Jennifer E.2005)، دراسة (فتحية محفوظ ٢٠٠٨) التي تهدف لمعرفة المشكلات التي تواجه المرأة العاملة سواء في الأسرة أو العمل أو المجتمع وكيفية توفيقها بين العمل والبيت ورعاية أبنائها.كما نجد دراسة (Cathy J. 2005)التي هدفت لمعرفة أوضاع المرأة العاملة داخل الأسرة والعمل وعلاقتها بحالتها الصحية.

٣) من حيث المنهج والأدوات :

اتفقت الدراسة الراهنة في استخدامها للمنهج المقارن مثل دراسة (رجاء عبد الودود ١٩٨٠)، كما أنها اتفقت في استخدامها لطريقة المسح الاجتماعي مع بعض الدراسات مثل دراسة (هنية محمد أحمد ١٩٩٤)، دراسة (نبيلة هندي ١٩٩٥)، دراسة (ملك زغلول ١٩٩٦)،دراسة (Maihotrand Mpther1997)، دراسة (PhylissMoen 2001).

إلا أنها **اختلفت** مع بعض الدراسات الأخرى التي استخدمت المنهج التاريخي مثل دراسة (سامية الخشاب ١٩٩٣)،دراسة (أمل عبد الفتاح عطوه ٢٠٠٢) دراسة (فتحية محمد محفوظ٢٠٠٨).، كما استخدمت دراسة (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية)، دراسة (مها زكريا ٢٠٠٠) المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، دراسة (محمود عرفان٢٠٠١) استخدم المنهج التجريبي، كما استخدمت دراسة (هناء محمد خيري ٢٠٠٢)، دراسة (Earl L.Sullivan1986) المنهج الأنثربولوجي، كما استخدمت دراسة (حنان مكرم٢٠٠٧) المنهج الإحصائي.

ومن حيث الأداة فنجد أن الدراسة الراهنة **اتفقت** مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها لاستمارة الاستبيان، إلا أن بعض الدراسات استخدمت أدوات أخري بجانب تلك الأداة مثل دراسة (منال فاروق ٢٠٠١)،دراسة (محمود عرفان ٢٠٠١)، دراسة (ناهد رمزي ٢٠٠٢)، دراسة (فتحية محفوظ٢٠٠٨) استخدم أداة المقابلة.

كما أنها **اختلفت** مع بعض الدراسات الأخرى مثل دراسة (رجاء عبد الودود ١٩٨٠)، دراسة (ملك زغلول ١٩٩٦)، دراسة . (Jennifer Swanberg & T. K. Logen2005) التي استخدمت المقابلات المتعمقة، دراسة (مها زكريا ٢٠٠٠) التي استخدمت مقياس تقدير المستوي الاجتماعي – الاقتصادي، دراسة (هناء محمد خيري ٢٠٠٢)، دراسة (أريج البدراوي٢٠٠٤) استخدمت أداة الملاحظة والمقابلة.

٤) وجه الاستفادة من تلك الدراسات:

نلاحظ من خلال ما سبق أن الدراسات التي تناولت قضايا المرأة العاملة تتميز بالتنوع سواء من حيث التخصص العلمي أو نوعية القضايا التي طرحتها تلك الدراسات، فالدراسات التي تم عرضها لا تقتصر علي علم الاجتماع فقط، فهناك بعض الدراسات التي تنتمي إلى علم النفس، التنمية، الاقتصاد، الطب، وهو تنوع يؤكد علي أهمية قضايا المرأة في حد ذاتها ويجعل الباحثين في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية يقبلون علي تلك الموضوعات. ولعل قضايا المرأة في المجتمعات النامية علي وجه الخصوص لها أهمية كبري منها ما تمثله المرأة من مكانه سواء بالنسبة العددية أو في قوة العمل وخاصة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية التي تحاول الخروج عنها وبالتالي تعد تعبئة القوي العاملة النسائية مدخلاً تنموياً نريد تحقيقه.

أنها أظهرت أهمية قضية عمل المرأة ودورها في رفع مكانة وشأن المرأة في المجتمع بالإضافة إلى دور الدولة والمؤسسات غير الحكومية في هذا الشأن، كما رصدت بعض الدراسات الدور الذي تقوم به المرأة من خلال مشاركتها في الأنشطة المختلفة في المجتمع، كما أثارت بعض من الدراسات السابقة بعض المعوقات التي تعوق المرأة من أداء دورها في تنمية المجتمع كالأمية والفقر والثقافة السائدة في المجتمع، ولكننا نحتاج إلى المزيد من الدراسات بهدف الوصول لرؤية شمولية حول الوضع الراهن والمستقبلي للمرأة بهدف الوقوف علي السلبيات التي من شأنها الإبقاء علي وضع متدني من إهدار الحقوق الاجتماعية، والسياسية، والثقافية بما يمكننا من حصر تلك السلبيات وحشد الجهود الحكومية وغير الحكومية من أجل رفع مستوي المرأة في كافة طبقات وفئات المجتمع.

علي الرغم من التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية حيث أن بعض الدراسات تناولت الاهتمام بالمرأة في الريف ومشاركتها في المجتمع، والبعض الأخر اهتم بالمرأة العاملة بصفة عامة، إلا أن الدراسة الراهنة تحاول التعرف علي أثر العمل علي المرأة وأسرتها وعمل مقارنة بين المرأة العاملة المتزوجة في الريف والمرأة العاملة المتزوجة في الحضر في المهن المختلفة، وذلك عندما نتتبع دور المرأة المصرية في المجتمع المصري الحديث، نجد أن هناك تداخل كبير بين الثقافة الريفية التقليدية، وبين الثقافة الحضرية الحديثة يصل أحياناً إلى درجة التناقض. وتأسيسا علي ذلك فإن الدور الذي ترسمه الثقافة المصرية الحديثة للمرأة دور مختلط المعالم يصعب جماع أدوار التوفيق بينها بدليل أن المرأة المتعلمة التي تخرج للعمل تقوم بعدة أدوار في المجتمع. فهي تؤدي دورها الجديد في الإسهام في أي ميدان من ميادين الخدمات خارج بيتها، مدفوعة إلى ذلك بالقيم الاجتماعية الجديدة التي تقدر تعليم الفتاة، فضلاً عن أدوارها التقليدية في الأسرة كزوجة وأم ومدبرة بيت. ومن خلال ذلك نحاول استخلاص أبعاد صورة المرأة كما يقدمها المجتمع ومدي تطابقها مع الواقع الحقيقي للمرأة المصرية المعاصرة سواء كانت في الريف أو الحضر.

وبعد استعراضنا للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الراهنة، فقد تم الأخذ في الاعتبار أن هذه الدراسات سوف تكون دليل للباحثة يتم الإقتداء به في إعداد الإطار المنهجي للدراسة، حيث قدمت الدراسات السابقة نتائج معرفية غنية عالجت كل منها ناحية معينة من عمل المرأة، منها دراسات تحدثت عن عمل المرأة ولم تتطرق لآثار عملها علي الحياة الزوجية أو علي الأبناء، وإن تحدثت فبشكل غير كاف أو أنها لم تبين أثر عمل المرأة ومدي وعيها علي تربية الأبناء، ومنها بعض الدراسات اعتمدت علي المرأة العاملة في سوق العمل، متجاهلة الحديث عن إشكالية العلاقة بين عمل المرأة وواجباتها الأسرية، مما يبعد البحث عن الوصول لنتائج علمية دقيقة، بسبب عدم دراسة مشكلاتها وآثار عملها علي أسرتها وأخذ البيانات من المرأة العاملة نفسها بشكل مباشر.

وبالنتيجة تقدم هذه الدراسات أرضية معرفيه هامة للدراسة، شملت جوانب متفرقة، لتأتي الدراسة الحالية لتسد بعض الجوانب التي لم تتطرق إليها إذ أن عمل المرأة ومقارنتها في الريف والحضر له خصوصية نابعة من الظروف الثقافية المحيطة بالمرأة. لذلك تأتي هذه الدراسة بهدف معرفة آثار عملها علي حياتها الزوجية وحياة أبنائها أو أسرتها بالمعني الشامل. وكذلك حول الدافع الأساسي لعمل المرأة وما أشكال المشاركة الاجتماعية للمرأة العاملة داخل الأسرة، وما إذا كانت المرأة العاملة تفضل العودة للمنزل أم تشعر بالرضا عن عملها في ظل الواقع الراهن والاحتياجات التي تمكنها من التوفيق بين أدوارها داخل المنزل وخارجه.